

الاستثمار في المورد البشري التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر  
خلال الفترة 2000-2019.

## The investment in the human resource through the Education and Economic Growth in Algeria during the period 2000-2019

بن يمينة عيسى<sup>1</sup>، بوضياف مليكة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الشلف، a.benyamina@univ-chlef.dz

<sup>2</sup> جامعة الشلف، m.boudiaf@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 26-02-2022 تاريخ القبول: 30-05-2022 تاريخ النشر: 15-06-2022

**ملخص:** من خلال هذا المقال سنحاول معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار في المورد البشري في تطوير الكفاءات البشرية، والذي يعتبر خيار إستراتيجي من اجل تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر خاصة في مجال التعليم وذلك لضمان تكافؤ الفرص، ومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز القدرة الإنتاجية للفرد و المجتمع وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى نتائج ابرزها أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للجزائر، خاصة و انها تزخر برأس مال بشري شاب ذو قدرات عالية يمكنها من تدارك عجلة النمو الاقتصادي و تحقيق نمو اقتصادي شرط استغلاله بالكفاءة و الفعالية اللازمين كما أن هناك استثمارات كبيرة في التعليم، ونمو مبهير في معدلات الالتحاق و تكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع مستويات التعليم تقريبا، وهذا يسمح بتوفير اطرار متخصصة وتقنيات عالية، علاوة على ذلك يقيس مؤشر رأس المال البشري النتائج الحالية لسياسات التعليم كميما على مخرجات المستقبل ولكن ما يستنتج هو ان هذا الاستثمار التعليمي لم يؤثر بفعالية كبيرة على تحقيق نمو مستهدف وذلك يعود بالدرجة الاولى الى اهتمام الدولة بالجانب الكمي دون النوعي في مجال التعليم على مختلف مراحلها.

**الكلمات المفتاحية:** رأس المال البشري، استثمار تعليمي، تنمية كفاءات، نمو اقتصادي.

### Abstract :

Through this article, we will try to find out the role that investment in the human resource plays in the development of human competencies, which is a strategic option for the development of human abilities, skills and talents especially in the

field of education, in order to ensure equal opportunities, addressing the problem of inequality and enhancing the productive capacity of the individual and society, we have reached results in this study, most notably that human capital is algeria's real wealth, especially since it is full of young with high capacity that enables it to accelerate and achieve economic growth provided which it is exploited with the necessary efficiency and effectiveness and there are significant investments in education, impressive growth in enrolment rates and equal opportunities between genders at almost all levels of education, allowing for the provision of specialized frameworks and high technologies, in addition to the human capital index measures the current results of education policies quantitatively on future outcomes, but what is concluded is that this educational investment has not significantly affected the achievement of targeted growth due to the state's interest in the quantitative sub-qualitative aspect of education at various stages.

**Keywords:** Human capital, Educational investment, Competency development, Economic growth,

المؤلف المرسل: بن يمينة عيسى ، الإيميل: a.benyamina@univ-chlef.dz

## 1. مقدمة

لقد توصلت التجارب الاقتصادية الحديثة الى ان العنصر البشري يعتبر من اهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق اهدافها التنموية ، وذلك من خلال مساهمته الفعالة و الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من ابرز هذه التجارب ما توصلت اليه النور الآسيوية بفضل استثماراتها المهمة في هذا المورد من خلال الاهتمام بالتعليم خلال فترة اللحاق يركب النمو وهو ما حققته من تقدم و تنمية شاملة في الواقع.

ولقد عمدت الجزائر الى عدة اصلاحات استهدفت من خلالها الاستثمار في العنصر البشري وذلك من خلال قطاع التعليم كعنصر مهم لتنمية قدرات الموارد البشرية من اجل مواجهة تحديات العولمة و اعتماد اقتصاد المعرفة للوصول الى نمو اقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة تعود بالرفاهية على المجتمع.

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

خلال الفترة 2000-2019

لذلك سوف نحاول دراسة واقع الاستثمار في التعليم بالجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال فترة 2000 - 2019.

بغية معالجة و دراسة هذه العلاقة و تحليلها يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية  
ما مدى تأثير الاستثمار في العنصر البشري من خلال مؤشر التعليم في الجزائر على النمو الاقتصادي للفترة 2000-2019 ؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي:

- ما هو مفهوم الاستثمار في المورد البشري من خلال مؤشر التعليم؟
- ما المفهوم النظري وأهمية التعليم بالنسبة للنمو الاقتصادي؟
- هل اثر الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية في هذه الدراسة نطرح ثلاث فرضيات كالتالي:  
-يعتبر الاستثمار في المورد البشري من خلال الشكل التعليمي في الجزائر من اولوية السلطات لتحقيق كفاءاته وقدراته الانتاجية.

-يؤثر الاستثمار التعليمي في النمو الاقتصادي بنسبة ضعيفة للجزائر خلال الفترة 2000-2019.  
-يرتكز الاستثمار في العنصر البشري للجزائر على الجانب الكمي اكثر مقارنة بالجودة والتنوعية ما يؤثر على قوة النمو الاقتصادي.

- الاطار الزمني والمكاني:

في هذا الموضوع ندرس اهم المؤشرات الخاصة بالاستثمار في المورد البشري من خلال مؤشر التعليم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 وهذا من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة .  
للخوض في النقاط السالفة سنعتمد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة حيث ان المنهج الوصفي يسمح لنا بدراسة البيانات و الاحصائيات المتعلقة بالمؤشرات المدروسة ومقارنتها و تحليلها ثم تفسيرها وأما

دراسة الحالة فتكمن في دراسة دولة الجزائر على مستوى مؤشرات التعليم و بعض الجمعات الاقتصادية التي تسمح بقياس النمو الاقتصادي للدولة خلال فترة الدراسة. وتهدف الدراسة من خلال التركيز على اهمية المورد البشري واليات الاستثمار فيه من اجل تحقيق نمو اقتصادي شامل بالإضافة الى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي دراسة الاستراتيجيات والاستثمارات المتعلقة برأس المال البشري وذلك لتحقيق انتاجية ذات جودة عالية. وستكون وفق المحاور الآتية:

## 2. مفاهيم نظرية حول الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي.

سوف نحاول في هذا المحور القيام بدراسة نظرية لمفاهيم الاستثمار في المورد البشري ثم نتطرق فيما بعد الى مفهوم النمو الاقتصادي من خلال التعريفات الاقتصادية والنظريات التي درست جانب تأثير الاستثمار في المورد البشري على النمو الاقتصادي و تحقيق بالنهاية تنمية مستدامة.

### 2-1 مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.

قبل ان نتطرق الى مفهوم الاستثمار في المورد البشري نحاول تقديم تعريف لرأس المال البشري من طرف اقتصاديين و مؤسسات اقتصادية ثم ندرس فيما بعد الاستثمار في هذا المؤشر وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

#### اولا: مفهوم رأس المال البشري:

لقد اختلفت التعريفات المتعلقة برأس المال البشري من باحث الى اخر، وذلك حسب مجال الدراسة، وحسب نظرة صاحب البحث<sup>1</sup> (دهان، 2010). فالمعنى الواسع لرأس المال البشري يعبر عن مجمل المعارف التي يكتسبها الافراد خلال حياتهم -و حتى الأفكار التي يستخدمونها في انتاج السلع و الخدمات في الاسواق وخارجها وقد عرفه المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة **ECSOCO** على أنه عبارة عن عملية تنمية مهارات و معارف و قدرات افراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلد ما، او يمكنهم ان يساهموا فيها، على ألا يقتصر هؤلاء الافراد على السكان العاملين، بل

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

يتمد الى الاشارك الفعلي او المنتظر او الذي يمكن الحصول عليه من الاشخاص الاخرين في عملية التنمية الاقتصادية و والاجتماعية (المطلب، 2017)<sup>2</sup>

كما عرف شولتز **Shultz** رأس المال البشري على انه " مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية".

وعرف على انه يمثل "المجموع الكلي الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة و المعرفة وأما الجانب الكلي فيحتسب من خلال المجموع الكلي للسكان<sup>3</sup> (موساوي، 2015).

ويعد الفريد مارشال **Alfred Marshall** من الاقتصاديين الذين عاصروا مدة التغيرات في الانتاج في مطلع القرن العشرين فقد أكد على الدور الاساسي الذي يؤديه الانسان في انتاج السلع ونمو الانتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع انتاجية الفرد وزيادة النمو الاقتصادي وهو ما أدى الى تزايد الاهتمام بدور الانسان من قبل العديد من المهتمين في الاقتصاد في الانفاق في البلدان النامية والمتقدمة.<sup>4</sup> (teal, 2010)

#### نستنتج من التعريفين السابقين ما يلي:

-راس المال البشري يشمل جميع الامكانيات البشرية المتاحة التي بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع من خلال المهارات و الخبرات المكتسبة.

-راس المال البشري لا يشمل فقط ما هو موجود فعليا، بل يتجاوز ذلك الى الطاقات المنتظرة اي التي هي في طور التدريب او التكوين.

اذن و بعد معرفة مفهوم راس المال البشري نتطرق الى كيفية الاستثمار في هذا العامل المهم وكذا النظريات التي درسته.

## ثانيا مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.

سوف نحاول دراسة مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ثم نتطرق الى اهم الاشكال التي يأخذها للوصول الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية المسطرة من قبل الدولة.

## أ-تعريف الاستثمار في رأس المال البشري.

يعرف الاستثمار في رأس المال البشري على انه "الانفاق على تطوير قدرات و مواهب و خبرات الانسان على النحو الذي يمكنه من الزيادة في إنتاجيته<sup>5</sup>. (ملياني، 2018)

ومنه فان الاستثمار عبارة عن ما تنفقه و ترصده الدولة من اغلفة مالية على الموارد البشرية المتاحة من السكان من اجل تحقيق مجموعة اهداف في اطار سياستها التعليمية خلال فترة من الزمن.

ومن اجل معرفة كيفية الاستثمار في المورد البشري لابد من التطرق الى اهم المؤشرات المعتمدة في مجال التعليم لخلق مورد بشري مؤهل يتمتع بقدرات عالية لمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

## ب-أهم اشكال الاستثمار في رأس المال البشري.

ان أشكال الاستثمار التي تسمح بتحقيق تنمية الموارد البشرية وبالتالي نمو اقتصادي يعود بالرفاهية على المجتمع لعديدة وسنحاول التطرق الى اهمها<sup>6</sup> (بوكميش، 2012):

## -التعليم:

تشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الاساسية في الاستثمار في رأس المال البشري،حيث تهدف الى إمداد الافراد بالأسس الني ينطلقون منها، كل حسب تخصصه الى مجالات العمل المختلفة.

وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ما توفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، كما أنها تهدف الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة المتوفرة في الدولة.

## -التدريب:

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

إن تدريب راس المال البشري وإعادة تأهيله يجعله قادرا على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية المختلفة و المعقدة ولتحقيق ذلك يجب العناية بالموارد البشرية ورعايتها، بكيفية متكاملة وذلك أثناء التوظيف أو ما يعرف بعملية الاستقطاب ثم يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنياً، وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته وهو ما يعني ان التدريب يهدف الى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للعاملين وذلك بمزج اهدافهم الشخصية مع اهداف المنظمة او الدولة و بأعلى كفاءة مهنية ممكنة بحيث يكون اكثر تخصصا من نطاق التعليم و يرتبط اكثر بأهداف المؤسسة المعنية .

#### -التكوين:

يحتل التكوين مكانة هامة ضمن الأنشطة الإدارية الهادفة لتحسين أساليب العمل وذلك عن طريق إحداث تغير في مهارات العاملين وقدراتهم من ناحية، كما يستهدف تطوير انماط السلوك الذي يتبعونه في أداء أعمالهم و بالتالي يلعب دورا مهما في تكوين اليد العاملة المؤهلة في التنفيذ على وجه الخصوص. وبعد معرفة مؤشرات الاستثمار التعليمي نتطرق الى اهم اهدافه وهو تحقيق نمو اقتصادي يعود على الافراد والدولة وهو ما يسمح بالوصول الى السياسات المنتهجة من طرفها على المستوى الكلي من اجل تحقيق تنمية شاملة تسمح لها بالبقاء في المجتمع الدولي لاسيما بتوسع تحديات العولمة و التطورات التكنولوجية على كل المستويات.

#### 02-2- مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي.

سوف نتطرق الى دراسة مفهوم النمو الاقتصادي والذي يعتبر من اهم مركبات التنمية الاقتصادية و الشاملة ثم ندرس اهميته بالنسبة للأفراد و المؤسسات والدولة على المستوى الكلي.

#### أولا: تعريف النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المجمعات الاقتصادية التي يدرسها خبراء الاقتصاد و المحاسبة الوطنية عموما وذلك من اجل معرفة الوضعية الاقتصادية و المالية للدولة و بالتالي وضعية الدولة على المدى

القريب و المتوسط وحتى في المستقبل من اجل الاستشراف والتقييم، ونظرا لأهميته على المستوى الكلي نحاول تعريفه.

لقد عرف فرانسوا بيرو **François Perroux** النمو الاقتصادي على انه "عبارة عن الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات لبلد ما لمؤشر الناتج الكلي الخام او الصافي بقيمة حقيقية"<sup>7</sup> (موساوي، 2015).

من خلال التعريف السابق يمكن القول بان النمو الاقتصادي هو تلك القيمة التي تدرس الثروة بالقيمة الحقيقية لدولة ما او مجتمع معين خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة. ولذلك سوف ندرس الأهميته الاقتصادية و الاجتماعية التي تعود على الفرد و الدولة على حد سواء من خلال التنمية الشاملة التي يسعى المجتمع الى تحقيقها دوما.

### ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي.

لعب النمو الاقتصادي أهمية كبيرة من خلال تحقيق تنمية اقتصادية تؤثر مباشرة على الفرد و المجتمع ويمكن ان نسردها من خلال النقاط التالية<sup>8</sup>: (غربي، 2014)

- زيادة الدخل الحقيقي للدولة والأفراد وهو ما يعود على الافراد و المجتمع على المستوى الكلي.
- توفير فرص العمل للمواطنين بحيث يسمح توسيع الاستثمارات المختلفة وبالتالي مناصب شغل على كافة التخصصات و المستويات.
- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وذلك من خلال توجيه الفائض لتوسيع الاستثمارات و اجهزة الانتاج مما يخلق ثروات اضافية للمجتمع ممثلة في سلع و خدمات مختلفة .
- تحسين المستوى الصحي للأفراد وذلك من خلال توفير خدمات ذات جودة عالية تعود على المواطنين بالإيجاب.
- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع في الدولة من خلال تعزيز الرقابة وتحسين المداخل الفردية و القضاء على التضخم و البطالة و الفقر في المجتمع.



## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

خلال الفترة 2000-2019

-الرفع من المستوى التعليمي للأفراد و الذين يعملون على تدعيم المؤسسات الديمقراطية<sup>9</sup>. (غربي، 2014)

-تحقيق الامن القومي للدولة من خلال توفير وتدعيم المؤسسات الامنية بالوسائل البشرية المؤهلة ذات المستوى العالي وكذا الوسائل المادية التي تسمح بمواجهة الاخطار المختلفة التي تواجه الدولة داخليا او على المستوى الاقليمي او الدولي.

ومن اجل تحقيق نمو اقتصادي شامل لا بد من تحقيق استثمار تعليمي باعتبار ان قاطرة التنمية الاقتصادية بصفا شاملة هو المورد البشري والذي تظهر اهميته على مختلف المستويات لاسيما في المجالات الاقتصادية.

### 03-02 - أهمية ودور التعليم في النمو الاقتصادي.

ان الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع، حيث تشير الادبيات وتجارب التنمية الى ان رفع معدل النمو يكون ناتج عن زيادة الطاقة الانتاجية و الاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة كالاتكار، التعليم والتدريب، وهو ما يشكل مركزا لتحقيق اهداف رفع الانتاجية ومستويات التشغيل<sup>10</sup> (طلبه، 2006).

حيث يعتبر التعليم الوسيلة المهمة والمؤثرة في عملية التنمية، ذلك أن المورد البشري هو الاداة والغاية في صناعة التقدم والتنمية و ان تقدم المجتمعات لا يقاس بما لديها من موارد أو ثروات طبيعية فحسب بل بمستواها المعرفي وقدراتها على استغلال الموارد لمقابلة متطلبات سكانها المعرفية والتنموية، حيث تعتبر الدولة هي المسؤولة الأولى عن التعليم وتوفيره في جميع مراحل ونوعياته لسائر المواطنين والمقيمين، وتقوم بإنشاء المدارس وتأمين التجهيزات اللازمة وتوفير الكتب المدرسية والوسائل التعليمية وتعد المعلمين وتتولى تدريبهم وتأهيلهم، وتقوم بتوظيفهم وتأمين رواتبهم وتحمل معاشات تقاعدهم وتوفد البعثات الداخلية والخارجية وتنظيم التبادل الثقافي مع البلدان الأخرى وتقرر المنح المالية التي تعطى للطلاب في كل مراحل كل نوعية

من نوعیات التعلیم ویسأهم القطأع أأاص فی أقدم أأامات التعلیمیة فی مآارس ومعاهد، کلیات أاصة أأضع لإشراف أأامات المشرفة على التعلیم فی الءولة، أأث أأذ التعلیم فی الاتساع بسرعة عالیة لمواأمة النمو الكمی والتطور النوعی المطلوب بأأث یسأهم كل ذك فی رفع الإنتاجیة ورفع الاستثمار والادأار و یسأعد على التعلیم التكنولوی و یسأهم بالتأثیر على المهارات الإدراکیة، ویسأهم كذلك بالتأثیر على الطموح الشأصی والتنافسی والإبداع وتكملة أءوار المآءلأات الأأری فی عملیة الإنتاج و تشجع إسأام المرأة فی النشاط الاقآصاءی عن طریق العمل كما یؤآر على قرار الهجرة وبذلک یزید الإنتاجیة، ویسأعد على أأسین وتوزیع الءآل وتكافؤ الفرص وإبأاء العمل فی القطأع أأاص والقطأع العام<sup>11</sup> (بكارى، 2019).

لذلک تلعب الءولة ءورا فی الانفاق على التعلیم وذلک بتأصص نفقات معآبرة من أجل أأقیق اءءاف مأآلفة منها تنمویة وأأتماعیة وسیاسیة على مستوى مأآلف القطأعات وهو ما نءرسه من أألال سیاسة الانفاق عمومی الءی قامت به أأزائر من أألال الاستثمار التعلیمی أألال المءرة المءروسة.

**03- ءور الاستثمار التعلیمی ومساهمته فی النمو الاقآصاءی للآزائر أألال الفءرة 2000-2019.**

سوف نأطرق فی هذا المأو الى ءور التعلیم فی النمو الاقآصاءی ثم نءرس تطبیقیا كیف یسأهم فی النمو الاقآصاءی للآزائر أألال الفءرة 2000-2019 وذلک فی ءراسة وصفیة وأألیلیة لمؤشراته.

**03-01- واقع التعلیم فی الآزائر أألال الفءرة 2000-2019.**

یعتبر التعلیم من أهم الالتزامات الءی یسعى كل بلد الى أأقیقها، وهو ما اقره المشرع الآزائرى من أألال اعآماء مبدءاً إبأاریة التعلیم و مجانیته لاسیما فی المرحلة الابتدائیة ، ویأفرع النظام التعلیمی الآزائرى الى القطأعات الفرعیة وهی:<sup>12</sup> (ءهان، 2010)

**اولا: قأاع التریبة الوطنیة:**

تأكون منظومة التریبة الوطنیة من المستویات التعلیمیة:<sup>13</sup> (الوطنیة ق.، 2008)

**أ- التریبة التأصیریة.**

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

يحضر في هذه الفترة الاطفال الذين يتراوح سنهم من 03 الى 06 سنوات. وتعد المرحلة الأخيرة من مراحل التربية ما قبل المدرسية. ويتم خلالها التحضير السيكولوجي و المعنوي للطفل من اجل ولوجه المرحلة الابتدائية من التعليم الاساسي.

التعليم الاساسي:

حيث يشمل كل من التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ومدته تسع سنوات، وهو تعليم إجباري ، فالتعليم الابتدائي يتراوح مجال سنه القانوني بحوالي ستة سنوات ويدوم خمسة سنوات ويتوج صاحبه بشهادة تسمح له بالانتقال الى التعليم المتوسط وأما هذا الأخير فيدوم أربعة سنوات ويتوج صاحبه بالنجاح بشهادة التعليم الأساسي.

### ب- التعليم الثانوي:

وهي المرحلة الموالية للتعليم الأساسي، تدوم ثلاثة سنوات يتوج صاحبها وتسمح له بالالتحاق بقطاع التعليم العالي.

### ثانيا: أهم الاستثمارات المادية و البشرية للقطاع

يعتبر قطاع التربية الوطنية من القطاعات الحساسة و الذي تعتمد عليه الدولة في تكوين المورد البشري.<sup>14</sup> (سعيد، 2005)، لذلك خصصت لقطاع التربية الوطنية 852 مليار دينار في إطار برامج الاستثمارات العمومية للخماسي 2010-2014 لإصلاح العديد من البني التحتية و لإنجاز 4000 بين مدرسة ابتدائية و متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية ويتشكل من خلال بيانات سنة 2019 من<sup>15</sup>: (الوطنية و،، 2019)

-9.269.892 تلميذا.

-أكثر من 749 الف موظف بنسبة تتجاوز 63 بالمائة نساء.

-ميزانية تفوق 709.6 مليار دينار جزائري.

## ثالثا: قطاع التعليم العالی:

يعرف التعليم العالی في الجزائر على انه "كل نمط للتكوين و البحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة"<sup>16</sup>. (الشعبية، 1999) وتتكون مؤسسات التعليم العالی من الجامعات و المراكز الجامعية المدارس و المعاهد الخارجة عن الجامعة بالإضافة الى بعض منها ما يشكل بقرارات وزارية مشتركة مع قطاع التعليم العالی. حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالی لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيًا. من خلال المعطيات السابقة يتبين بان الجزائر خلال هذه الفترة قامت بإنفاق مبالغ معتبرة في قطاع التربية و التعليم على المستوى الكمي والمادي، لذلك ندرس فيما يلي تأثير الانفاق التعليمي على النمو في الجزائر.

### 03-2- تأثير الاستثمار التعليمي في النمو الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات الاحصائية لفترة 2000-2018 في الجزائر.

خلال هذه المرحلة نحاول تحليل و دراسة مؤشرات الاستثمار في التعليم بناء على احصائيات ومن ثم تقييمه و معرفة تأثيره في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة محل الدراسة<sup>17</sup>. (الدولي، 2020) أولاً: نسبة الالتحاق و الرسوب بالمرحلة الابتدائية و الثانوية:

#### 01- نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية و الثانوية.

بناء على مؤشرات البنك الدولي فان نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الجزائر تجاوزت 100 بالمائة، وذلك ابتداء من سنة 2005، وهو ما يعني ان الجزائر قد وصلت الى الاستراتيجية المخططة في هذا المجال لاسيما في هذه الفترة الحساسة جدا من التعليم والتي تعتبر قاعة التعليم في كل الدول.

#### 2- معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية:

من خلال الاحصائيات الواردة ضمن مؤشرات البنك العالمي، فان نسبة الرسوب في المرحلة الابتدائية عرفت انخفاضا محسوسا من 12 بالمائة سنة 2000 الى 05.50 بالمائة سنة 2018، وهو ما يدل على

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

تحسين جودة التعليم وتوفير الوسائل و الامكانيات التي تسمح بالرفع من امكانية التلقين على مستوى المدارس بالإضافة الى نوعية المكونين المتخصصين في المواد المدرسة بامتياز.

ثانيا- اهم مؤشرات الالتحاق بمؤسسات التعليم و المؤشرات الاقتصادية الكلية.

01- مؤشرات الالتحاق بالمدرسة الثانوية و التعليم العالي.

أ- مؤشرات الالتحاق بالمدرسة الثانوية

حيث انه حسب الاحصائيات المتوفرة من البنك الدولي فان هناك ارتفاع طفيف في هذه النسبة وذلك من 54.11 بالمائة سنة 1999 الى 66.27 سنة 2018 ،حيث تعتبر النسبة منخفضة مقارنة بالدول التي تعرف تنمية بشرية ويرجع ذلك الى عدم تمكن التلاميذ من مواصلة الدراسة سواء لأسباب اجتماعية منها غلاء الكتب و الادوات المدرسية و بالتالي العزوف عن مواصلة الدراسة و اللجوء الى مؤسسات التكوين او الانضمام الى صفوف الجيش الوطني الشعبي في الرتب الموافقة للشهادة خاصة في هذه المرحلة والحصول على التقاعد في مرحلة مبكرة خاصة بالنسبة للذكور والتكفل احيانا بالعائلات في سن مبكرة لاسيما مع انخفاض القدرة الشرائية و ارتفاع نسبة البطالة بالسبة للجامعيين لانخفاض معدل عروض العمل من قبل المؤسسات الخاصة و العامة المختلفة بالمقارنة مع التكوين.

ب- مؤشرات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

من الملاحظ لنسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المتاحة من طرف البنك الدولي ،نلاحظ زيادات متتالية في كل سنة ابتداء من 13.70 بالمائة سنة 1999 الى ان وصلت الى 51.37 بالمائة سنة 2018. و هو ما يعني ان هناك اهتمام من طرف الدولة من اجل التكوين و رفع مؤهلات الموارد البشرية المتاحة ،خاصة مع النمو السكاني المتزايد اهمية هذه الفئة في التحكم و القيادة و التخطيط و الدراسة في كل القطاعات العامة و الخاصة.

2- اهم المؤشرات الخاصة بالاستثمار في المورد البشري في الجزائر.

أ- مؤشرات الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العمومي:

## عيسى بن يمينة مليكة بوضياف

من خلال دراسة الاحصائيات<sup>18</sup> (الدولي، 2020) الخاصة بنصيب كل طالب من الانفاق العمومي، لاسيما في المرحلة الثانوية، فأنا نلاحظ زيادات سنوية رغم انها طفيفة جدا حيث بلغت سنة 2002 حوالي 17.83 بالمائة الى حوالي 17.86 بالمائة سنة 2003 وهي نسبة ضعيفة، واما بالنسبة الى الطور الابتدائي فإنها عرفت تذبذبا حيث بلغت سنة 2010 معدل 15.17 بالمائة لترتفع سنة 2011 الى معدل 15.41 بالمائة ثم تنخفض من جديد سنة 2012 الى 14.86 بالمائة لتصل الى 15.56 بالمائة سنة 2013 ويرجع ذلك التذبذب الى عدد المتدربين و التوجهات السياسية للدولة من خلال قوانينها للمالية السنوية في اطار مخططات الحكومة و استراتيجياتها في مجال التجهيزات العمومية و الاستثمارات في مجالات التعليم و التربية في النهاية تبقى ضعيفة بالمقارنة مع بعض الدول ذات التجارب العلمية التي استثمرت في المورد البشري على غرار النمر الاسيوية كاليابان مثلا.

على العموم نلاحظ ان معدل الانفاق العام على قطاع التعليم العام في الجزائر عرف انخفاضا مقارنة بين سنتي 1980 و 2008 من 6.6 بالمائة الى 4.34 بالمائة يرجع ذلك اساسا الى ان الانفاق العمومي يعتمد بالدرجة الاولى على مداخيل المحروقات وبالتالي فان استراتيجية الدولة في هذا المجال لا تتماشى مع التخطيط للاستثمار في هذا المورد المهم بل يخضع الانفاق الى اسعار البترول والتي عرفت انخفاضا محسوسا في تلك الفترة مما جعل الدولة تتراجع في انفاقها العمومي في هذا الاطار ولكن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بارتفاع نسبة الناتج المحلي وهو ما يعني ان ما تخصصه الدولة من الميزانية العامة يبقى ضعيفا نوعا ما مقارنة بالقطاعات الاخرى ورغم اهميته الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة بصفة عامة.

ب- مؤشرات اجمالي الناتج المحلي ومعدلات النمو السنوية<sup>19</sup> (الدولي، 2020)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الناتج المحلي أ.	165.88	171.52	176.32	183.02	189.79	195.87	198.41	201.19
معدل النمو السنوي %	2.9	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20	1.30	1.40

- جدول يتضمن الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) و معدلات النمو السنوية-من اعداد الطالب.

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

مما يلاحظ بان الناتج المحلي الاجمالي للجزائر يعرف زيادات سنوية ولكنها تتفاوت من سنة لأخرى حيث يمكن معرفة ذلك من خلال معدل النمو السنوي كما هو موضح في الجدول اعلاه حيث يلاحظ تسجيل النمو الاقتصادي خلال سنة 2014 ارتفاعا قدر ب 3.8 % ثم انخفض في 2017 الى معدل 1.30 % وهي اقل نسبة سجلتها الجزائر مقارنة مع سنوات اخرى، ثم بدا بالارتفاع التدريجي ابتداء من 2018 حيث وصل الى 1.4 بالمائة اما معدل النمو فانه من خلال المنحنى المتاح من قبل البنك يلاحظ تذبذب في قيمته حيث يعرف في سنوات معينة ارتفاعا و في اخرى انخفاضاً ولكنه في كل الاحوال ايجابي و السبب الرئيسي في ذلك هو اعتماد الاقتصاد الجزائري في مداخيله بنسبة كبيرة على المحروقات التي تشكل 98 بالمائة من مداخيل الخزينة العمومية من حيث العملة الصعبة ،ومن المعلوم ان الاقتصاد الجزائري ليس متنوع وغير مستقر للتأثير الضعيف لباقي القطاعات الزراعة والصناعة و السياحة في تركيبته وهو ما تسعى الحكومة مؤخرًا الى استدراكه من خلال تكوين الموارد البشرية المؤهلة في هذه القطاعات كالمهندسين في الالكترونيات و الزراعة وهي القطاعات التي تتميز بالديمومة و الاستمرار و التطور والقدرة على المنافسة من خلال تكوين و تدريب كوادر مؤهلة و متخصصة وهو ما نجده في بعض الدول التي لها من المحروقات احتياطي كبير مقارنة بالعالم إلا انها تعتمد على الثروة الدائمة و الاستثمار في المورد البشري على غرار دول الخليج وروسيا.

ومنه فان تذبذب مداخيل الدولة سواء بالزيادة او النقصان يرجع الى الايرادات غير المستقرة التي تخضع لها من الجباية البترولية و التي تخضع للأسواق الدولية و ضغط بعض المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة.

### 03- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الامريكى) حسب القوة الشرائية في الجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نصيب الفرد	12.655.14	13.046.13	13.482.72	13.823.83	14.326.28	14.711.22	15.036.36	15.207.18	15.481.79

جدول يتضمن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الامريكى) حسب القوة الشرائية .

المصدر احصائيات البنك الدولي 2020

من خلال الجدول اعلاه، نلاحظ بان هناك زيادة من سنة لأخرى في معدلات نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعود بالدرجة الاولى الى تلك العوائد المتزايدة نتيجة تلك الجهود التي قامت بها الدولة من خلال مجموعة من الاصلاحات والاستثمارات التي مست عدة قطاعات استراتيجية كقطاع التعليم خلال السنوات المدروسة من خلال الارصدة المالية و الوسائل المخصصة لهذا القطاع .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قطاع النفط يسير من طرف شركة سونا طراك وهي شركة وطنية عمالها ونظامها عموميين أي انها تابعة للقطاع العام وبالتالي فان استحواذ مهندسين جزائريين على تسييرها في معظمهم هم خريجو الجامعات الجزائرية وعملوا على توسيع الاستثمارات داخليا و خارجيا مما سمح للمؤسسة بتحقيق مداخيل أكبر كل سنة، بالإضافة الى خلق مؤسسات اخرى بأنظمة مختلفة تسيير من طرف اطارات متكونة في الجامعات الجزائرية.

ومنه فان خلق الثروة الاضافية عن طريق زيادة الانتاجية و التنافسية و توسع الاستثمارات انما تعود في شكل مداخيل للأفراد و المؤسسات مما يسمح لهم بالرفع من نصيبهم في الناتج المحلي الاجمالي للدولة. ومنه فانه طبقا لنظرية النمو الحديثة فان الزيادة من الانفاق على التعليم يؤدي بالضرورة الى رفع الانتاجية والقدرات البشرية مما ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي للمجتمع كليا وهو ما يظهر من خلال زيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إلا ان هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بقيمة الاستثمارات في القطاع التعليمي بالنظر الى معدلات التضخم.

#### 04-نسبة التضخم في الجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم (بالمائة)	3.91	4.51	8.89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27

المصدر من اعداد الطالب.

من خلال البيانات الواردة ضمن الجدول نلاحظ تذبذبات في المستوى العام للأسعار بين فترتين 2010 و 2012 اين نلاحظ ارتفاع في نسبة التضخم اين وصلت الى اوجها سنة 2012 ثم تنخفض فيما بعد الى غاية القيمة الدنيا في سنة 2014 لتبدأ في التذبذب في السنوات اللاحقة لتتخفف بعدها تدريجيا. وهو ما يعني ان معدل التضخم في الجزائر غير ثابت بل متذبذب ويرجع ذلك لاعتماد الجزائر على الواردات بنسبة كبيرة في الاستهلاك و الاستثمار وعدم قدرة الاجهزة الانتاجية المتوفرة محليا على مجابهة



## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

الطلب المتزايد للمواطنين نتيجة لعدم مرونتها احيانا و اعتمادها على مواد اولية مستوردة في احيان اخرى، والتي تخضع الى قوانين العرض و الطلب في الاسواق الدولية وهو ما يعني بان المورد البشري المحلي غير قادر بصفة فعالة على التحكم في كمية الانتاج المحلي المعروضة وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات المادية التي تعتبر وسيلة للمورد البشري الموجود والمتخصص نتيجة للكمية التي تخرجها جامعاتنا لتغطية العجز الحاصل في المعروض من الانتاج. وبالتالي فان الدولة ملزمة بمرافقة المورد البشري في استثماراته في اطار اجهزة مختلفة كالمساعدة على خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة متخصصة في قطاعات الصناعة و الزراعة و الخدمات مع تشديد الرقابة و المتابعة في هذا المجال.

ومنه ومن خلال المؤشرات السابقة نلاحظ بان سياسات الانفاق التي اعتمدها الدولة في قطاع التعليم عبر مختلف مراحلها، مع ارتفاع نسبي في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي المحلي وتزامنها مع التذبذب في المستوى العام للأسعار يجعل من الدخل الحقيقي ضعيف اي ان الثروة التي يحصل عليها الفرد و المجتمع سنويا اسمية في اغلبها وغير حقيقية بمعنى ان زيادة الاستثمار التعليم في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت كمية الى حد كبير باعتبار انها لم تساهم في خلق ثروة حقيقية ناتجة عن تعليم بجودة عالية كما هو في الدول التي استثمرت في هذا المورد الهام ويعود ذلك الى جملة من العوامل تعود الى الاستثمار التعليمي من خلال:<sup>20</sup> (الصمد)

- عدم قدرة المؤسسات الجامعية على الاندماج في الاقتصاد الوطني رغم أن وظيفتها التقليدية هي التكيف مع المحيط على مختلف المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الامنية.

- العدد المتزايد والمستمر للطلبة الذين لا يجدون مكانا لهم في الاقتصاد الوطني وهذا رغم ضعف نسبة الطلبة إلى العدد الإجمالي للسكان وهو ما يسمح بزيادة البطالة لحاملي الشهادات العليا في الدولة.

- الغياب شبه الكلي للبحث العلمي هذا ما ينعكس فعلا على نوعية الطلبة المتخرجين و بالتالي على التنمية المستدامة.

-تدني مردود القطاع التعليمي على مختلف مراحلها بالمقارنة مع الدول المتقدمة وهو ما يؤثر بالسلب على المردودية الاقتصادية للمؤسسات المختلفة في المجتمع.

#### 4. خاتمة:

لقد أكد الاقتصاديون و الباحثون ان الاستثمار في التعليم هو نوع مهم من الاستثمار البشري لأنه ذو عوائد عالية و تكاليفه معوضة من خلال الفوائد المتراكمة عنه على الافراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى وإنتاجية متزايدة.

وتعتبر الجزائر في هذا المجال من الدول التي اهتمت براس المال البشري خلال الفترة 2000-2019 وذلك بتخصيص مبالغ وميزانيات معتبرة لتحسين مستويات الانفاق العمومي على التعليم، إلا انها ورغم هذه الجهود تبقي غير كافية وذلك باعتبارها غير موزعة بطرق منظمة و مدروسة و خاصة ما تعلق منها بمجال البحث العلمي الذي مازال يعاني عجزا كبيرا لاسيما على مستوى المخابر الموجهة للدراسات العلمية و التقنية المختلفة.

و بالتالي يمكن القول بان الاستثمار في المورد البشري في مجال التعليم خاصة يعتبر من المجالات المساهمة في التنمية البشرية ويعتبر سبيل الخروج من الازمات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول المتدنية في اقتصادها و مداخيلها رغم ان العديد منها تملك موارد طبيعية و استثمارات مادية ضخمة على غرار الجزائر ألا انها مازالت في ركب الدول النامية وهو ما يبين بان الاستثمار الفعال لا بد ان يكون في العنصر البشري وأحسن دليل في هذا المجال ما اكدته هذه الفترة التي نعيشها والتي شهدت موجة فيروس كورونا و الذي كشف الصور الحقيقية لكل دولة في العالم من حيث مواردها البشرية، وأكد اهمية الاستثمار في المورد البشري وخاصة اهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الوطني.

لذلك و من اجل الخروج من هذه الازمات لا بد من الرجوع الى نظريات النمو الاقتصادي و المتعلقة بالاهتمام بالموارد البشرية لأنها رفع من القدرات و الكفاءات في المجتمع عموم وبذلك نوصي بما يلي:

- العمل على تكوين و تكييف المورد البشري الذي يتماشى و سوق العمل سواء في القطاع العام او الخاص وحتى على المستوى الاقليمي و الدولي وذلك من خلال اعادة النظر في برامج التكوين المتاحة و التي تسمح بالتنافسية مع الموارد البشرية الاجنبية خاصة مع ظهور العولمة وتكنولوجيات الاعلام و الاتصال وتأثيرها على الدول وعلى كل المستويات.

## الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي للجزائر

### خلال الفترة 2000-2019

- تعزيز دور تخصيص موارد بشرية مؤهلة و متخصصة على مستوى كل القطاعات وذلك من اجل تبني اقتصاد لا يعتمد على البترول وإنما على استخدام التكنولوجيات المتطورة في كل القطاعات سواء الزراعة او الصناعة بمختلف اصنافها وهذا ما يتطلب معاهد و كليات متخصصة في التكوين الميداني و التنسيق بينها وبين كل القطاعات ذات الصلة.

- تعزيز دور المتابعة و التقييم و الرقابة على كل المستويات وفي كل القطاعات حتى يسهل تطبيق البرامج المسطرة بما يرتبط وأهدافها لاسيما ما تعلق بتنفيذ السياسات المعتمدة في مجال تسيير و تكوين الموارد البشرية.

- الاعتماد على التعليم ذات الكفاءة العالية من خلال تخصيص مدارس و مؤسسات تكوين ذات مستوى دولي للفئة المميزة لاسيما ما تعلق بالتخصصات العلمية وتنسيقها مع القطاعات الحساسة كقطاعي الصناعة و الدفاع الوطني في مجالات صناعة الاسلحة و كذا التحكم في الجرائم السيبرانية داخليا و خارجيا.

- اعتماد نظم تحفيز تخص الاطارات المكونة لاسيما الاساتذة بالجامعات و مراكز التكوين من اجل رفع وتيرة البحث العلمي والتنسيق مع القطاعات الاقتصادية من اجل القيام بالأبحاث المختلفة و بالتالي الرفع من الانتاجية و النمو الاقتصادي.

- الضمد, س. ع. (s.d.). استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة . الاستثمار في راس المال البشري و دوره في تخفيض البطالة . المسيلة .
- الشعبية, ا. ا. (1999). القانون التوجيهي للتعليم العالي 99/05 . الجزائر .
- المطلب, ب. (2017). مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية . دور الاستثمار في راس المال البشري في تحقيق الاداء المتميز للمؤسسات الاقتصادية . 17, المسيلة.
- الوطنية, ق. ا. (2008). القانون . 08/04 الجزائر, الجزائر.
- الوطنية, و. ا. (2019). احصائيات . 2019 الجزائر.
- بكار, م. (2019). مقالة بعنوان الاستثمار في راس المال البشري . معسكر.
- بوكميش, ل. (2012). مدخل الى تنمية الموارد البشرية) ا. الاولى (Éd.), ادار: الجامعة الافريقية أدرار.
- سعيد, ل. ب. (2005). دور الاستثمار في راس المال البشري في النمو الاقتصادي للجزائر . 53 . الوادي. لدولي. (2020). تقرير البنك الدولي
- طلبة, م. (2006). الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة.
- غربي, م. (2014). التحولات السياسية و اشكالية التنمية . الجزائر .
- محمد دهان. (2010). الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري. قسنطينة.
- ملياني, ز. (2018). الاستثمار في المورد البشري و اتخاذه كالية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية . 32. جامعة ادرا .
- موساوي, م. (2015). الاستثمار في راس المال البشري و تأثيره في النمو الاقتصادي . p. 39 , teal, f. (2010). higher education and economic development in africa.